

Distr.: General
24 January 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين: تنفيذ الأهداف الإستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، وهي منظمة غير
حكومية تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* E/CN.6/2006/1



بيان

في المناسبة التاريخية لعقد الدورة الخمسين للجنة وضع المرأة، تغتنم الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية الفرصة كي تعبر مرة أخرى عن تأييدها التام والمطلق لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين) بصورة تامة وعلى نحو فعال. ومنذ إنشاء الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية عام ١٩١٥ وهي تعمل على منع نشوب الصراعات المسلحة ولتهيئة الأوضاع اللازمة لدوام السلام على الصعيد العالمي. وقد شاركت الرابطة، باعتبارها منظمة غير حكومية تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في جميع المؤتمرات العالمية المعنية بالمرأة التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة وفي دورات لجنة وضع المرأة. وتسجل الرابطة التزامها بالحقوق الإنسانية للمرأة وتأكيد استمرار للنضال من أجل الاعتراف الكامل بحقوق المرأة وبأمنها في جميع المجالات، وتواصل بذل الجهد لكفالة مشاركة المرأة في تحقيق هذه الأهداف.

وتسلم الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية بالجهود المبذولة قبل وبعد صدور إعلان ومنهاج عمل بيجين لكفالة وتعزيز مشاركة النساء على قدم المساواة في عمليات صنع القرار، وتثني على تلك الجهود. وتمتد تلك الجهود من الاعتراف الوارد في المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالحقوق المشاركة السياسية على قدم المساواة، إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والأساس الذي توفره المواد ٤ و٧ و٨ منها للمبادرات الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع مجالات الحياة العامة، وكذلك إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ الذي حث فيه المجلس الدول الأعضاء على كفالة زيادة تمثيل المرأة في الجهود المبذولة لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها، وإلى قرار الجمعية العامة ١٤٢/٥٨ بشأن المرأة والمشاركة السياسية، وما أعيد تأكيده في إعلان ومنهاج عمل بيجين ومؤتمرات استعراضهما من أن "تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع أمران أساسيان لتحقيق المساواة والتنمية والسلام".

وتلاحظ الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، بشيء من الأسف، أنه حتى في هذه الدورة الخمسين التاريخية للجنة، لا يزال النجاح في بلوغ هدف اللجنة المتمثل في تحقيق المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء أمرا بعيد المنال. ونأمل أن تحرص اللجنة، عندما تضع برنامج وأساليب عملها مستقبلا، على أن تكفل سرعة وفعالية الوفاء بولايتها، وأن تقدم لها الدول الأعضاء جميعها ما يلزم من التزام وموارد لتحقيق المساواة بين الجنسين على أرض

الواقع. وتشجع الرابطة على تبني أهداف واضحة محددة زمنيا ويمكن قياسها لتحقيق الغاية المتمثلة في كفالة المشاركة على قدم المساواة.

ولضمان بلوغ الغاية المتمثلة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتقديم نموذج إيجابي، فمن الأهمية بمكان أن يكون السعي إلى ذلك من داخل الأمم المتحدة نفسها. وتكرر الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية النداء الذي وجهته المنظمات غير الحكومية في الدورة التاسعة والأربعين للجنة لتابعة تعميم المنظور الجنساني بصورة أكثر فعالية والارتقاء بالهياكل الجنسانية وما يرتبط بها من آليات في الأمم المتحدة وتحسين مواردها. وعلى أقل تقدير، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة نموذجا للتوازن بين الجنسين، وأن تحت الدول الأعضاء وتساعدتها على بلوغ الهدف الذي حدده إعلان ومنهاج عمل بيجين بأن تشغل النساء ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من مواقع صنع القرار، وهو الهدف الذي لم يتحقق بعد.

وترى الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية أن المواضيع التي ستستعرضها اللجنة في دورتها الخمسين هي مواضيع مترابطة ويعزز بعضها البعض، كما أنها تتسم بالأهمية لتحقيق المساواة بين الجنسين. وتوضح الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ اعتراف الدول الذي يستحق الثناء بهذا الارتباط الحاسم بين المشاركة والمساواة والتنمية، وبأن التنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة يُعد "مساهمة أساسية لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية".

وتدعو الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية الدول الأعضاء إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا بطريقة تتمحور حول المفاهيم الجنسانية؛ ففي غياب ذلك، لا تزال مشاركة المرأة الكاملة والفعالة تعاني من قيود شديدة رغم مرور أحد عشر عاما على صدور إعلان ومنهاج عمل بيجين.

وإننا نجد من غير المقبول أن يظل الوصول إلى فرص العمل بصورة إنسانية منصفة، وكذلك إلى المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليم، بعيدا عن متناول معظم النساء. ونحن لا نتفق مع خصخصة هذه الخدمات الأساسية وتحويلها إلى سلع، وبخاصة في ضوء ما تؤدي إليه هذه السياسات من أثر سلبي غير متناسب على النساء. فعدم التكافؤ في فرص الوصول إلى الموارد، وما ينتج عنه من انعدام التكافؤ في القوة الاقتصادية والتخلف المستمر والمتسع، هو في حد ذاته شكل من أشكال العنف، بل أنه يجعل النساء أقل مناعة بصفة خاصة تجاه العنف، أثناء الصراعات وفيما يسمى بأوقات السلم. وما لم تتحقق

التنمية المستدامة المفتوحة أمام مشاركة الجميع والقائمة على أساس من المساواة بين الجنسين، لن يكون من الممكن قيام سلام حقيقي ودائم. ولذلك، تهيب الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية بجميع الدول أن تدرج منظورا جنسانيا كليا في عمليات تخصيص الموارد ووضع البرامج من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وأية ممارسات أو مشروعات إنمائية أخرى، وتصر على أن تحت لجنة وضع المرأة الدول على القيام بذلك.

وتدعو الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية الدول الأعضاء على سبيل الاستعجال إلى العمل على ضمان تمتع النساء والرجال بفرص منصفة ومتكافئة للوصول إلى الموارد الطبيعية والاقتصادية والسياسية، بما يكفل المشاركة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار في مختلف مجالات الحياة العامة والخاصة، بما في ذلك المشاركة في التنمية. وتهيب بالحكومات أن تكفل مشاركة النساء المهمشات، بما فيهن الأرامل ونساء الشعوب الأصلية والمعوقات والمنتديات إلى الأقليات، في البرامج والعمليات الرامية إلى تحسين وتعزيز فرص وصول النساء إلى هذه الموارد.

وعلاوة على ذلك، تحت الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية الدول الأعضاء على الاعتراف بأهمية مشاركة المرأة في قرارات السياسات العامة التي تتخذها الحكومات لتحقيق الأهداف المتعلقة بالتوزيع المنصف للموارد، وتيسير هذه المشاركة، بما في ذلك من خلال تعميم المنظور الجنساني واتخاذ تدابير خاصة مؤقتة لكفالة مشاركة النساء في الحياة السياسية والعامة، وهي التدابير التي تنص عليها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي تشجع عليها التوصية العامة رقم ٢٣ الصادرة عن اللجنة.

والتحديات التي لا تزال قائمة في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها دوليا بشأن المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة تسلط الضوء على أهمية تهئية وكفالة توفر بيئة تمكينية لذلك، وإننا تهيب بالحكومات الوطنية اتخاذ تدابير ايجابية لوضع سياسات واستراتيجيات وإنشاء آليات لزيادة قدرات المرأة وإمكاناتها ودورها في المجالات الأساسية للتعليم والصحة والعمل.

وتسلم الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية بأن مشاركة المرأة في عملية صنع القرار على كافة المستويات تشمل المشاركة في القرارات الاقتصادية والتجارية، وبأن الآثار السلبية غير المتناسبة التي تتركها العولمة على النساء تجعل إسهامهن في عمليات صنع القرار في المؤسسات فوق الوطنية، مثل منظمة لتجارة العالمية وغيرها من مؤسسات بریتون وودز، أمرا بالغ الأهمية. وتدعو الرابطة الدول الأعضاء إلى توفير آليات تضمن للنساء فرص المشاركة في

عمليات صنع القرار في هذه المؤسسات على المستوى المحلي، وأن تأخذ هذه الآليات الاحتياجات الخاصة للمرأة في الحسبان.

وإننا نؤيد ما تقرر مؤخرا من إنشاء لجنة لبناء السلام ونثني على هذا القرار، ونسلم بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به في كفالة دوام السلام واستمراره. ونحث لجنة بناء السلام على أن تأخذ مأخذ الجد الدعوة التي وردت في القرار المنشئ للهيئة (قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) لتعميم المنظور الجنساني (الفقرة ٢٠ من المنطوق)، وإشراك المنظمات النسائية في أنشطتها (الفقرة ٢١) سواء في الفترة اللاحقة مباشرة لانتهاج الصراع من عمل اللجنة أو عندما تنتقل إلى مرحلة التنمية أثناء فترة التعمير بعد انتهاء الصراع، وأن تراعي على الدوام الدعوة التي وردت في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى "ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها".

وتشدد الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية على ضرورة أن تسلم منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء بأن العنف ضد المرأة، بما فيه العنف الجنسي والقائم على أساس نوع الجنس، واستمرار ظاهرة الإفلات من العقاب على هذا العنف، يخلق عقبات وتحديات خطيرة أمام مشاركة المرأة بصورة كاملة ونشطة في هذه العمليات وغيرها من عمليات صنع القرار. وإننا نحث جميع الأطراف المعنية، بما فيها تلك الموجودة في منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، وأطراف الصراعات المسلحة، إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء من كافة أشكال العنف هذه؛ كما ندعو أطراف الصراعات المسلحة إلى أن تحترم تماما القانون الدولي على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٩ من منطوق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ووصولاً لهذه الغاية، ندعو الجميع إلى مساندة المحاكم الدولية والوطنية (بما فيها المحكمة الجنائية الدولية) ولجان الحقيقة والمصالحة، وكافة آليات العدالة الانتقالية الأخرى التي تسعى وراء الهدف المتمثل في القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب.

والرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية، باعتبارها منظمة يمتد تاريخها إلى ٩٠ عاماً، تؤكد مجدداً التزامها بالعمل من أجل الأمن الإنساني الجماعي والسلام المستدام بالتعاون مع المجتمع المدني والأطراف الحكومية والدولية، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة. وإننا نتطلع للعمل مع الآخرين في كافة أنحاء العالم للقضاء على ثقافة الترعّة العسكرية السائدة وإرساء ثقافة للسلام تخلو من العنصرية والتمييز والظلم الاقتصادي والعنف وكل شكل من أشكال القمع، وتمتع فيها النساء بفرض المشاركة الكاملة على قدم المساواة.